

ملحق

السنة الثالثة

العدد ٧٥

الجريدة الرسمية

للمملكة الأردنية الهاشمية

و ١٣ مارس ١٩٣٢

عمان: الاحد في ٦ ذي القعدة ١٣٥٠

مذكرات المجلس التشريعي

محضر الجلسة السابعة عشرة للدورة الاعتيادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني

المتعقد بتاريخ ٢٥ - ٢ - ١٩٣٢

الفقرات

الصحيفة

١٨٣

قانون الميزانية الخاص للموقت رقم (٩) لسنة ١٩٣١ - ١٩٣٢

١٨٥ - ١٨٣

مشروع قانون ضريبة الاراضي والاسباب الموجبة له

١٨٥

» تعديل رسوم التسجيل

١٨٥

اقتراح العضو ناجي باشا بما يتعلق بالشئون الزوجية والخطف

١٨٦

» قاسم بك بشأن تمديد مدة انتخاب المختارين والمهيمات الاختيارية

» مقري باشا بشأن اضافة مهنتي النسيج والاحذية في مدرسة

١٨٦

الصنائع والنجاد معهد زراعي

اقتراح العضو مقري باشا بشأن فتح طريق مادبا - الكرك - غور المزرع

١٨٦

وانجناد مركز عسكري في موقع الدبه

١٨٦

مواضيع الجلسة القادمة

نكته اجتهاد الاجل

الجلسة السابعة عشرة

افتتحت الجلسة السابعة عشرة للدورة الاعتيادية الاولى للمجلس التشريعي الاردني الثاني في الساعة العاشرة من يوم الخميس المصادف ٢٥-٢-١٩٣٢ برئاسة فخامة رئيس الوزراء وحضور اكثرية قانونية ولم يتغيب عن الحضور سوى : صالح باشا العوران ، حيد باشا بن حجازي ، حديثه باشا الحريش ، سعيد بك المفتي ، هاشم بك خير ، ماجد باشا العدوان
الرئيس - افتتح الجلسة . فليقرأ الضبط السابق .
« قارئ »

عادل بك - كت سالت من الحكومة منذ شهر كانون الاول سنة ١٩٣١ سؤالا حول اجراءاتها في تعديل المعاهدة الاردنية - البريطانية وكانت المدة التي مضت بين توقيع السوآل وبين اجتماع المجلس غير كافية على ماظن ، ولكن المدة التي مضت حتى الآن لا اعتقد انها كذلك - اي انها غير كافية - لاعطاء الجواب سيما وان المادة (٥٢) من النظام الداخلي تختم على الدائرة التي وجّه السوآل اليها ، ان تعطي الجواب في اول اجتماع يعقد بعد ثلاثة ايام من تاريخ توجيه السوآل اليها .

لهذا اوجه نظر الحكومة الموقرة الى اعطاء الجواب حول هذا السوآل الحام ، الذي تنتظر البلاد تحقيقه بفارغ الصبر باقرب وقت مستطاع .

نوفيق بك - الجواب على هذا السوآل : آخر - كما ذكر حضرة العضو المحترم - بسبب تأجيل انعقاد المجلس ، فاذا عينت الرئاسة الجليلة موعدا آخر غير الموعد القديم الذي لم يمكن البحث فيه بهذا الموضوع ، فالحكومة مستعدة لاعطاء الجواب فوراً .

قاسم بك الهنداوي - بهذه المناسبة اقول : اننا لم ندخل الانتخاب للمجلس التشريعي الحالي ليقال لنا اعضاء المجلس فقط ، بل لنخدم امتنا وبلادنا بكل ما نستطيع من قوة ، وعندني ان اجل واسمي خدمة لهذه البلاد هي تعديل الاتفاقية الاردنية - البريطانية ، وافتيح المجلس التشريعي للمرة الاولى وفقاً لاحكام الدستور ، وافتيح بدورة استثنائية بموجب ارادة مطاعة بجلالية على المواضيع التي دعي المجلس من اجلها اذ لا يحق لنا المناقشة في خارج المواضيع المعينة التي حوتها الارادة السنية ، ولما اذنت المجلس بدورته العادية ، جاء خطاب العرش العالي حاوياً المواد التي طلبت الحكومة تعديلها ، ولقد شكرنا الحكومة على هذا الطلب الذي سبقنا اليه ، فنحن هنا نقدرنا الحكومة بموه حسن نيتها

حول البلاد وما تتطلبه ، والذي زاد شكرنا تأييدها هذا الطلب مرة اخرى .
عندما شرف فخامة المندوب السامي هذه البلاد ، اجاب فخامته طلب الحكومة على لسان عطوفة سكرتيرها انه سينظر في هذا الامر .

انني اصرح ولا اخشى لومة لائم ، ان الحكومة لم تكسب ثقة الشعب ونوابه الا لأقدامها على هذا الطلب الهام الذي هو غاية البلاد ، فان بقيت مصرّة على ما تتطلبه البلاد فان الحكومة البريطانية التي رفعت اتدائها عن بلاد العراق وسعت لادخاله عضواً في جمعية الامم سوف لا تبخل على تنفيذ حقوقنا المشروعة والسلام .

الرئيس - فليقرأ قانون الميزانية الخاص للموقت رقم (٩) لسنة ١٩٣١-١٩٣٢ .
(قانون الميزانية الخاص للموقت رقم ٩ لسنة ١٩٣٢)

المادة

- ١ - يسمى هذا القانون قانون الميزانية الخاص رقم (٩) لسنة ١٩٣١-١٩٣٢ المالية .
- ٢ - يجوز اتفاق مبلغ قدره (٤٢٥٤) ليرة فلسطينية أثبت في الجدول ادناه للاغراض المبينة فيه :
(الجدول)

مل ل ف	الفصل	المادة
٤٢٥٤ ٠٠٠	١٨ - ٥	فرقة خفارة الصحراء
٥٠ ٠٠٠	٢٤	لفتح طريق العرضة - داميا نقلاً من الفصل (١٥ - آ)

المجموع ٤٢٥٤ ٠٠٠

شكري بك - لقد صدق مجلسكم العالي في جلسته الماضية على القانون الخاص المحتوي على منحصاصات قوة الصحراء للشهور الماضية ، وهذا القانون يحتوي على منحصاصاتها لبقية السنة ، اذ لا يمكن تأخير الرواتب والتنفقات التي تحققت لهذه القوة ، لذلك كان اصدار هذا القانون ضرورياً ولا سبيل لتمشية الامور بدونه ، فاقترح ان يجال على اللجنة المالية لدرسه وتقديم قرارها بشأنه .
« فقرر المجلس احالته على اللجنة المالية » .

شكري بك - لقد وُجّع علينا مشروع القانون للوضع لضرورية الاراضي :
ان هذا القانون بالنظر لما هو عليه من الاهمية يحتاج الى درس وتدقيق طويّل في اللجنة المالية ، ومن الضروري ان يبت بشأنه باجتماع مجلسكم العالي في دورته الحاضرة ، لذلك اقترح ان يعتبر هذا المشروع من المواد المستعجلة ، وان يُقرر قرائته في الحال .

لننظر هذا الأمر

الرئيس - هل توافقون على قرائته في هذه الجلسة ؟

« فوافق المجلس على قرائته » .

الرئيس - فليقرأ مشروع القانون مع الاسباب الموجبة له :

الاسباب الموجبة لقانون ضريبة الاراضي

« من المعلوم ان الضرائب المترتبة في بلاد الامارة والموروثة عن الحكومة العثمانية ليست عادلة سواء اكان من ناحية نسبتها للاراضي وطريقة فرضها على المقاطعات او أسلوب توزيعها على القرى والمكثفين . وهذه الضرائب تتألف من ضريبة العشر والويركو وضريبة بدل الطريق . فبمقتضى العشر مطروحة اما بصورة مقطوعة كما هو الحال في المقاطعات الشمالية والجنوبية او بطريق تخمين المحصولات كما هو جار في لواء البلقاء . واما ضريبة الويركو فبالرغم من انها فرضت في الاصل على افراد المكثفين فانها في الواقع تضاف في المقاطعات الشمالية والجنوبية الى ضريبة العشر المقطوعة بينما هي في لواء البلقاء في حالة مشوشة سواء اكان من جهة قيودها او من ناحية طريقة استيفائها :

١ - ان القصد من ايراد هذه المقدمة القصيرة هو تبيان الشذوذ في ذلك الاسلوب الذي تتبع في فرض الضرائب المقطوعة في بلاد الامارة بالنسبة الى الأسس والقواعد الصحيحة . فالقصد من وضع القانون الجديد هو تسوية هذه الحالة السيئة بالقاء عبء الضريبة على عاتق اصحاب الاراضي من الشعب بشكل يكفل العدالة والانصاف . وبالنظر الى هذه الأسس التي سبقت عليها الضريبة الجديدة ستحصل زيادة في بعض القرى وتقص في البعض الآخر وهذا امر طبيعي اذا ما لوحظ ان الضريبة القديمة لم تكن على اساس الارض .

٢ - ان طريقة التخمين الجارية في لواء البلقاء لها مساوئ جمة واخطاء كثيرة الوقوع نشأ عنها على الدوام متاعب لكلا الاهلين والحكومة .

فالقانون الجديد فضلاً عن انه يزيل تلك المتاعب فانه يجعل المقاطعة المبحوث عنها خاضعة لاحكام القانون الساري على جميع بلاد الامارة لأن بقاء الاختلاف في طرق فرض الضريبة بين المقاطعات منافي لمبدأ المساوات في تطبيق القوانين .

٣ - ينص القانون الجديد على قاعدة اصولية للتوزيع الافرادي وتتوحد قيود المساحة والتخمين الجاري بمقتضى احكام قانون تحديد الاراضي ونسجها وتبينها معلومات مفصلة ووافية تسهل الى درجة قصوى اجراء التوزيع بصورة عادلة تحت مراقبة الحكومة .

٤ - ان قيمة المساكن والابنية التي يملكها صاحب ارض ما في القرى الزراعية لها في جميع الاحوال تقريباً علاقة مباشرة بمقدار ما يملكه ذلك الشخص من الاراضي . وهذه المساكن غالباً ما تكون زهيدة القيمة فاية نفقات تبذل في سبيل تحقيق وجباية الضريبة عنها لا تدل على سياسة اقتصادية صحيحة . وانباعاً لهذا المبدأ يلغى القانون الجديد ضريبة الويركو عن مثل تلك المساكن والابنية . على ان معدل الضريبة الجديدة قد عين الجديد على اساس تلافي هذه الخسارة . اما في البلدان الكبيرة فقد احتفظت الحكومة بحق تطبيق (قانون الابنية والاراضي ضمن المناطق البلدية لسنة ١٩٢٥) .

٥ - ان ضريبة بدل الطريق التي تستوفي في الحال الحاضر لم تدخل في حساب معدل الضريبة الجديدة والقانون الجديد يلغيا بناتاً .

٦ - لقد ذكر في هذه اللائحة اهم الاسباب التي تستلزم وضع القانون الجديد ومن وجهة اجالية عامة يجب القول بأن الحالة السائدة الآن في موضوع فرض الضرائب وتوزيعها غير عادلة قط ولا مرضية ودوامها يؤدي الى ارتباك خطير يؤثر اسوأ التأثير على الاهلين والحكومة مما فن الضروري جداً اتخاذ تدابير حازمة لاصلاحها والقانون الجديد من شأنه ان يساعد على تنظيم هذه الحالة المشوشة وتحسينها تدريجياً .

« قارئ مشروع القانون كما هو منشور في الصحيفة ٦٨ من العدد (٣٣٤) من الجريدة الرسمية »

شكري بك - ارجو ان يوضع احالة هذا المشروع على اللجنة المالية على الراي .

« فقرر المجلس احالته على اللجنة المالية »

عوده بك - اقترح ان يقرأ مشروع قانون تعديل قانون رسوم التسجيل بالنظر لاهميته .

عادل بك - وانا اوافق على ذلك بالنظر لاهميته .

الرئيس - هل توافقون على قراءة القانون المذكور في هذه الجلسة ؟

« فقرر المجلس قرائته »

الرئيس فليقرأ .

« قارئ كما هو منشور في الصحيفة ٧٣ من العدد (٣٣٤) من الجريدة الرسمية »

« فقرر المجلس احالته على اللجنة المالية »

الرئيس - عندنا اقتراح العضو ناجي باشا العزام فيما يتعلق بالشئون الزوجية ، فليقرأ .

« قارئ كما هو منشور في الصحيفة ٨٥ - ٨٦ من العدد (٦٦) من الجريدة الرسمية »

لجنة العدل